

الْجَزِيدَةُ الرَّسْمِيَّةُ  
لِلْمَمْلَكَةِ الْأُرْدُنِيَّةِ الْهَاشِمِيَّةِ

عمان : الاثنين ٨ رمضان سنة ١٤١٣ هـ الموافق ١ آذار سنة ١٩٩٣ م . العدد ٣٨٨٤

الصفحة

الفرس

٤١٧	قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة
٤٢٠	نظام رقم ٧ لسنة ١٩٩٣ نظام التنظيم الإداري لوزارة الصحة
٤٢٤	الطبوعات الدورية للأجهزة السياسية
٤٢٤	جدول معدل لجدول اجور المعالجة في مستشفيات ومراكز وعيادات وزارة الصحة

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأصل

## نخون الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاميان والنواب  
تصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم - ٦ - لسنة ١٩٩٢  
قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩٢ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
في احوال خاصة تقتضيها المصلحة العامة يحق لرئيس الوزراء ان يشكل محكمة خاصة واحدة او اكثر تدمى محكمة امن الدولة تؤلف كل منها من ثلاثة من القضاة المدنيين و/او القضاة العسكريين يعينهم رئيس الوزراء بناء على تقسيب وزير العدل بالنسبة للمدنيين ورئيس هيئة الاركان المشتركة بالنسبة للعسكريين وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ٣ -

على الرغم بما جاء في المادة ١٤٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ ، والمادة ٣ من قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ ، تصيب محكمة امن الدولة بعد تشكيلها بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون هي صاحبة الصلاحية لاحكام الاشخاص العسكريين والمدنيين المتهمين بارتكاب اي من الجرائم التالية التي تقع خلافا لاحكام القوانين والنصوص المبينة ادناه واي تعديلات طرأ عليها او تلحظها : -

أ - الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي المنصوص عليها في المواد من - ١٠٧ الى - ١١٧ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

ب - الجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المواد من - ١٣٥ الى - ١٤٩ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

ج - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ .

د - جرائم تزوير البنكوت وتزييف المسكوكات المنصوص عليها في المواد - ٢٣٩ الى - ٢٥٢ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ م .

هـ - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ .

و - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام المادة ١٢ من قانون الكفريات رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢ .

ز - مخالفة احكام المادة ١٩٥ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

ح - الجرائم المتعلقة بالمسائل المالية والاقتصادية والمصرفية وغيرها التي تنص اي قوانين اخرى على انها من اختصاص محكمة امن الدولة .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ٧ -

يعين رئيس هيئة الاركان العامة المشتركة مدير القضاء العسكري او احد مساعديه نائباً عاماً لدى محكمة امن الدولة ويجوز ان يعين من القضاء العسكريين بمساعدة له او اكثر ، كما يعين قاضياً عسكرياً او اكثر لممارسة وظيفة المدعي العام وذلك وفقاً للصلاحيات المعطاة لكل منهم في قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

المادة ٥ - يلغى نص كل من المادتين ٩ و ١٠ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

### المادة ٩ -

أ - تصدر محكمة امن الدولة احكامها بالاجماع او باغلبية الاراء .  
ب - مع مراعاة احكام الفقرة - ج - من هذه المادة تكون احكام محكمة امن الدولة قابلة للطعن لدى محكمة التمييز خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تنهيتها اذا كانت وجاهية ومن تاريخ تبليغها اذا كانت قضاية وذلك بالنسبة للنائب العام والمحكوم عليه .  
ج - الحكم بالامدأ او بعقوبة جنائية لا تقل عن عشر سنوات تابع للتمييز ولو لم يطلب المحكوم عليه ذلك ، ويترتب على النائب العام في هذه الحالة ان يرفع ملف القضية لمحكمة التمييز خلال ثلاثين يوماً من صدور الحكم مع مطالعته عليه .

### المادة ١٠ -

أ - تتمتع محكمة التمييز للنظر في التمييز المرفوع اليها بمقتضى الفترتين - ب ، ج - من المادة - ٩ - من هذا القانون من خمسة قضاة على الاقل وتعتبر في هذه الحالة محكمة موضوع يجوز لها ان تصدق الحكم بناء على البينات الواردة في ملف القضية او ان تنقضه وتبرئ المتهم او تدينه ولها ان تحكم بما كان يجب على محكمة امن الدولة ان تحكم به .  
ب - اذا كان حكم محكمة امن الدولة بالبراءة ، فلا يجوز لمحكمة التمييز ان تدين المتهم الا اذا اعدت سماع البينة .

محكمة التمييز

- ج - اذا تبين لحكمة التمييز ان هناك خطأ في الاجراءات او مخالفة للتانون ، فيجوز لها ان تنقض الحكم وتعيد القضية لحكمة امن الدولة للسير بها وفقا للتعليمات التي تتررها .
- د - في جميع الاحوال ، يكون قرار محكمة التمييز قطعيًا .

٢٠-١-١٩٩٢م .

## الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير النقل	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء وزير المواصلات بالوكالة
المهندس علي السجيمات	دوقان الهنداوي	المهندس علي السجيمات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير السياحة والآثار	وزير التعليم العالي
ابراهيم عز الدين	بنال حكمت	الدكتور عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير العمل	وزير الخارجية
المهندس سعد هائل السرور	عبد الكريم الكباريتي	الدكتور كامل ابو جابر
وزير الطاقة	وزير الداخلية	وزير المياه والري ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة
والشؤون المدنية	دولة	المهندس سمير قعوار
المهندس علي ابو الغراب جودت السبول جمال حديلة الخريشة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الشباب
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة	الشيخ عز الدين الخطيب النعيمي	الدكتور صالح ارشيدات
الدكتور عبدالرزاق طهيشات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	وزير الاعلام
وزير الثقافة	سلطان العدوان	محمود الشريف
الدكتور محمود السيرة	وزير الزراعة	وزير التعمير
الدكتور امين عواد المشاقبة	الدكتور فايز الخضانة	وزير المالية بالوكالة
	الدكتور عارف البطاينة	محمد السقااف

## نخيل الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٢/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٧ - لسنة ١٩٩٣  
نظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة  
صادر بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة لسنة ١٩٩٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمعاريف التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	وزارة الصحة
الوزير	وزير الصحة
الامين العام	الامين العام للوزارة
المدير	مدير اي مديرية في الوزارة
مدير الصحة	مدير مديرية الصحة في اي محافظة وفي اي لواء وكذلك مدير الصحة في المنطقة الشرقية من محافظة العاصمة .
الاطليم الصحي	منطقة جغرافية متجانسة تضم مجموعة من مديريات الصحة والمستشفيات
رئيس الاختصاص	اعلى الاختصاصيين خبرة ومؤهلا في مجال اختصاصه في الوزارة ويسميه الوزير .

المادة ٣ - تتولى الوزارة في اطار قانون الصحة العامة ممارسة المهام التالية :-

- المشاركة في رسم السياسة الصحية على المستوى الوطني لتخفيف الادوار المنوطة بكل قطاع صحي فرعي بما يكفل منع الازدواجية وتحقيق اعلى قدر من التنسيق وكفاءة الاداء .
- النهوض بالصحة العامة وضمان سلامة البيئة والغذاء والوقاية من الامراض والابوة واجداث المرافق اللازمة لاداء هذا الدور بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية والاهلية المختصة بالبيئة .
- توفير الخدمات الوقائية والعلاجية للمجتمع والارادة ضمن الامكانيات المتوفرة ومراقبة اداء القطاعات الصحية الاخرى بما في ذلكها تغطية الادارات المحلية والجهات الحكومية المختصة .
- تنظيم مزاوله المهن الطبية المختلفة في جميع القطاعات الصحية بما في ذلك ترخيص المؤسسات الصحية والعاملين في مختلف المهن الصحية .
- توثيق الصلات في الميدان الصحي مع المؤسسات والهيئات الصحية المحلية والعربية والدولية ومؤسسات التنظيم الطبي بما يقتضيه ذلك من تامين صحي وتبادل الخبرات والبيانات والمعلومات الفنية في سائر نواحي الرعاية الصحية والخدمات المنبثقة عنها والمشاركة في نشاطات تلك المؤسسات والهيئات .
- اجراء الدراسات والبحوث والاستقصاء وتنظيم الاحصاءات وتوفير المعلومات ذات العلاقة بالصحة والتي تعتبر الاساس لامداد خطة عمل الوزارة المتكاملة وضمان تطويرها فنيا .

هكذا من الدول

وا - توفير الخدمات الفنية والتدريبية اللازمة لتنفيذ مهام الوزارة والعمل على تطوير الاداء الفني والاداري بما يضمن الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة ورفع كفاءة الاداء والتتويج المستمر لاداء الاجهزة التابعة لها .

ح - اقتراح التشريعات واصدار التعليمات التي يطلبها عمل الوزارة .

المادة ٤ - يتكون الهيكل التنظيمي في مركز الوزارة - - - - -

١ - الامين العام وتتبع له المديرية والوحدات الادارية التالية :

- ١ - مديرية التأمين الصحي .
- ٢ - مديرية الرقابة وضبط الجودة
- ٣ - وحدة التطوير الاداري
- ٤ - المكتب القانوني .
- ٥ - مكتب العلاقات العامة .
- ٦ - النيوان .

ب - مساعد الامين العام للشؤون الادارية والمالية والموظفين وترتبط به المديرية التالية :

- ١ - مديرية شؤون الموظفين
- ٢ - مديرية المحاسبة

ج - مساعد الامين العام للتزويد والخدمات وترتبط به المديرية التالية :

- ١ - مديرية التزويد والمشتريات
- ٢ - مديرية الخدمات العامة والابنية والنقل والميكانيك .

د - مساعد الامين العام للتخطيط وتنمية القوى البشرية وترتبط به المديرية التالية :

- ١ - مديرية التخطيط الاستراتيجي
- ٢ - مديرية التعليم والتدريب
- ٣ - مديرية مركز طب الأسرة والمجتمع

هـ - مساعد الامين العام للشؤون الفنية والمهنية وترتبط به المديرية التالية :

- ١ - مديرية صحة البيئة والصحة المهنية
- ٢ - مديرية مكافحة الامراض
- ٣ - مديرية المختبرات
- ٤ - مديرية الصيدلانية
- ٥ - مديرية النهوض بالصحة العامة
- ٦ - مديرية الامومة والطفولة
- ٧ - مديرية المهن والمؤسسات الصحية

المادة ٥ - ١ - يرتبط الامين العام بالوزير ويكون مسؤولا امامه مباشرة عن ادارة الوزارة وحسن سير العمل فيها .

ب - للوزير تعيين مستشار او اكثر له في الامور التي يحددها ويرتبط مباشرة به .

ج - يرتبط مساعد الامين العام بالامين العام ويكون مسؤولا امامه مباشرة عن ادارة المديرية والوحدات التي يشرف عليها ومن حسن سير العمل فيها سواء كانت في مركز الوزارة او الاقاليم الصحية حسب مقتضى الحال .

د - يرتبط المدير بمساعد الامين العام وفقا لاحكام هذا النظام ويكون مسؤولا امامه من ادارة المديرية التي يشرف عليها ومن حسن سير العمل فيها .

المادة ٦ - ١ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى لجنة ( التخطيط والتطوير ) برئاسة الوزير ومضوية كل من :

- ١ - الامين العام نائبا للرئيس
- ٢ - مساعد الامين العام
- ٣ - مدير مديرية التأمين الصحي
- ٤ - مدير مديرية الرقابة وضبط الجودة
- ٥ - رئيس المكتب القانوني .

ب - تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :

١ - مناقشة خطط الوزارة ومتابعة تنفيذها ومناقشة مشروع الميزانية السنوية ومشاريع القوانين والانظمة والتعليمات والامايير والقواعد المقترحة لتحسين سير العمل في الوزارة .

٢ - مناقشة مشاريع الاتفاقيات الصحية المراد ابرامها مع الدول والمنظمات والمؤسسات الصحية المختلفة .

٣ - دراسة الامور والقضايا الفنية والادارية التي يرى رئيس اللجنة عرضها عليها .

ج - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او نائبه في حالة غيابه مرة كل اسبوعين على الاقل ويجوز دعوة اي مدير او مدير صحة او مستشار او اي موظف تقتضي الحاجة حضوره الاجتماع دون ان يكون له حق التصويت .

د - يكون اجتماع اللجنة قانونيا بحضور اكثرية الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع او باغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الاجتماع .

هـ - يسمي الوزير احد موظفي الوزارة امين سر للجنة يتولى توجيه الدعوة الى اجتماعاتها والتعضير لها وتنظيم محاضرها .

و - تعقد اللجنة اجتماعا مع رؤساء الاختصاص لتنظيم شؤون الاختصاصات كلها دعمت الحاجة الى ذلك .

المادة ٧ - للوزير حق تفويض اي من صلاحياته المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها للامين العام ومساعديه والامين العام حق تفويض اي من صلاحياته المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها الى المساعدين والمديرين في المراكز والاقاليم الصحية .

المادة ٨ - ١ - تحقيقا للغايات الادارية المقصودة من هذا النظام تقسم المملكة الى اقاليم الصحية الثلاثة التالية :

- ١ - اقليم الشمال : ويشمل مديريات الصحة والمستشفيات في محافظتي اربد والمفرق .
- ٢ - اقليم الوسط : ويشمل مديريات الصحة والمستشفيات في محافظتي العاصمة وفي محافظتي الزرقاء والبلقاء .
- ٣ - اقليم الجنوب : ويشمل مديريات الصحة والمستشفيات في محافظتي الكرك والطفيلة ومعمان .

ب - يتألف الاقليم الصحي مما يلي :

- ١ - مديريات الصحة ويكون لكل منها مدير للصحة .
- ٢ - المستشفيات
- ٣ - مديرية الشؤون الادارية والمالية
- ٤ - مديرية الشؤون الفنية والمهنية

ج - يدير كل اقليم من هذه الاقاليم الصحية مساعد للامين العام .

المادة ٩ - ١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير احداث اي مديرية او الفاء اي من المديرية القائمة او دمجها مع غيرها سواء في مركز الوزارة او الاقاليم الصحية .

ب - للوزير بناء على تنسيب لجنة التخطيط والتطوير أحداث الانقسام والشعب في المديرية في المراكز وفي الاقاليم الصحية او الغاء اي منها او دمجها في غيرها حسبما تقتضيه ضرورات العمل .

ج - للوزير تعيين مساعدين للمديرين ومديري الصحة حيثما يتطلب العمل ذلك .

المادة ١٠ - يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام بما في ذلك : -

أ - تحديد الصلاحيات الفنية والمالية والادارية لمساعدى الامين العام والمديرين والمستشارين .  
ب - تحديد الاموال والمهام الخاصة بالمديرية والوحدات والمكتسب في مركز الوزارة والمديرية في الاقاليم الصحية ومديري الصحة والمستشفيات واعمال ومهام مديري تلك المديرية والوحدات .  
ج - وصف اعمال الموظفين في الوزارة .

د - تحديد الملائمة واساليب الاتصال والتنسيق بين الاجهزة والوحدات الادارية في الوزارة .

المادة ١١ - يلقى نظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة رقم ٧٣ - لسنة ١٩٨٠ والتعديلات التي ادخلت عليه .

١٩٩٣-٢-٦

## الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم لوقمان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاذلي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم منير الدين	وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حنية الخريشة	وزير المياه والري وزير الشباب بالوكالة المهندس سمير قعوار	وزير الإسكان المهندس سعد هائل السورور	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ووزير العدل بالوكالة الشيخ مراد الدين الخطيب النجيني
وزير دولة الشيخ	وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة محمود الشريف الدكتور عبد الرزاق طيحات
وزير دولة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة الزراعة الدكتور فايز الفصاونة	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير التوجيه الاجتماعي الدكتور أمين عواد المشاقبة

## المطبوعات الدورية للاحزاب السياسية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦-٢-١٩٩٣ الموافقة على منح عطوفة السيد عبدالهادي عطالله جعفر المجالي رخصة لاصدار مطبوعة صحفية سياسية اسبوعية باسم - العهد - لتكون ناطقة بلسان حزب العهد الذي ينتمي اليه عطوفة السيد عبدالهادي المجالي وذلك بالاستناد لاحكام المادة ١٦/١ من قانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ - لسنة ١٩٧٣ والمادة ١٧ من قانون الاحزاب السياسية رقم ٢٣ - لسنة ١٩٩٢ م .

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦-٢-١٩٩٣ الموافقة على منح معالي السيد سليمان عطالله احمد مرار رخصة لاصدار مطبوعة صحفية سياسية اسبوعية باسم - المستقبل - لتكون ناطقة بلسان حزب المستقبل الذي ينتمي اليه معالي السيد سليمان مرار وذلك بالاستناد لاحكام المادة ١٦/١ من قانون المطبوعات والنشر رقم ٣٣ - لسنة ١٩٧٣ والمادة ١٧ من قانون الاحزاب السياسية رقم ٢٣ - لسنة ١٩٩٢ م .

جدول معدل اجور اجور  
المعالجة في مستشفيات ومراكز  
وعيادات وزارة الصحة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠-٢-١٩٩٣ بالاستناد الى المادة ١٣ من نظام التأمين الصحي المدني رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ الموافقة على الجدول المعدل لجدول اجور المعالجة في مستشفيات ومراكز وعيادات وزارة الصحة بالشكل التالي :-

جدول معدل لاجور المعالجة في المستشفيات والمراكز  
التابعة لوزارة الصحة الصادرة بموجب المادة ١٣ من نظام التأمين الصحي المدني

القادر	الاجور الحالية	الاجور المقترحة
١ - فحص الطبيب الاختصاصي في العيادات الخارجية للمستشفى .	٥٠ دينار	١ - ٥٠ دينار اذا كان محولا من المركز الصحي
٢ - الادوية في عيادات الاختصاص	سعر الشراء	ب - ٣ دنانير اذا لم يكن محولا من المركز الصحي .
٢ - الادوية في عيادات الاختصاص	سعر الشراء	سعر الشراء + ٢٠ %
٢ - الادوية في عيادات الاختصاص	سعر الشراء	سعر الشراء + ١٠ %

في قادر ( حامل بطاقة في قادرين )

١ - فحص الطبيب الاختصاصي في العيادات الخارجية للمستشفى .  
١ - ٥٠ دينار  
اذا كان محولا من المركز الصحي  
ب - ٢٥٠ دينار  
اذا لم يكن محولا من المركز الصحي